الصباح الاقتصادية
12
العدد 3173 - السنة الحادية عشرة
الأحد 13 محرم 1440 - الموافق 23 سبتمبر 2018
Sunday 23 September 2018 - No.3173 - 11 th Year

بما يتسبب في خطورة رفع سقف الاقتراض الحكومي

«الشال»: الهدر لايزال يشمل معظم بنود النفقات العامة بالبلاد

■ أربع جنسيات هي الهند والفلبين وبنغلاديش وسيريلانكا تستحوذ على 89.5 % من إجمالي عدد العمالة المنزلية بالكويت

أوضح تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي أنه نحو ثلث إجمالي العمالة الوافدة في الكويت عمالة منزلية، يبلغ عددها كما في نهاية الربع الأول من عام 2018 وفق جداول الإدارة المركزية للاحصاء، نحو 683.5 الف عامل «677.9 الف عامل في نهاية عام 2017»، وموزعة مناصفة تقريباً ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 342.7 الف عامل، والإناث البالغ عددهم نحو 340.8 الف عاملة. يتصدر عمالة الذكور القادمون من الهند بنحو 293.9 الف عامل «289.8 الف عامل في نهاية عام 2017»، بينما تتصدر الفلبين صاحبة الأزمة الأخيرة عمالة الإناث بنحو 159.8 الف عاملة «162.5 الف عاملة في نهاية عام 2017»، وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بنسبة 43% من إجمالي العمالة المنزلية، تليها الفلبين بنسبة 23.4% من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ أربع جنسيات هي الهند والفلبين وبنغلاديش وسيريلانكا، على نحو 89.5% من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات، أعلاها 2.4 % وأدناها 0.5% او اقل، ولا تدخل العمالة الباكستانية ضمن تلك الفئة في قائمة الدول العشر بسبب القيود المفروضة عليها. بينما ضمن الدول العشر المصدرة للعمالة المنزلية 4 دول افريقية، تتصدرها اثيوبيا بنصيب 2.4 % من جملة تلك العمالة، ثم مدغشقر بنسبة 0.8 %، ثم كلا من غانا وساحل العاج بنسبة 0.5 % لكل منهما.

ولو قمنا بدمج أرقام العمالة المنزلية بفئات العمالة الوافدة الأخرى وفقا لجنسياتها، سوف يبلغ عدد العمالة الإجمالي من الجنسية الهندية نحو 871.5 الف عامل «858.2 الف عامل في نهاية عام 2017»، اي ما نسبته 31.7 % من جملة العمالة شاملاً العمالة الكويتية، ونحو 36.6 % من جملة العمالة الوافدة، اي تحتل الصدارة في الحالتين، تليها في الترتيب الثاني العمالة من الجنسية المصرية، وبإجمالي عمالة بنحو 475.5 الف عامل «466.3 الف عامل في نهاية عام 2017»، وبنسبة 17.3 % من إجمالي العمالة، ونحو 20% من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 369.2 الف عامل «365.6 الف عامل في نهاية عام 2017» وبنسبة 13.4 % من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة إذا كانت أرقامها في الجداول لا تشمل العسكريين في وزارتي الدفاع والداخلية. وتأتي بنغلاديش في المرتبة الرابعة بإجمالي عمالة بحدود 261.4 الف عامل «253 الف عامل في نهاية عام 2017»، أو ما نسبته 9.5 % من إجمالي العمالة، ونحو 11% من إجمالي العمالة الوافدة. وتحتل الفلبين بلد الأزمة الأخيرة المرتبة الخامسة بإجمالي عمالة بحدود 241 الف عامل «243.4 الف عامل في نهاية عام 2017 اي انخفضت قليلاً» وبنسبة 8.8 % من إجمالي العمالة، وبنحو 10.1 % من إجمالي العمالة الوافدة.

المالية العامة

في تصريح صحيح لوزير المالية، صليه هو ضرورة تعديل فهم خاطئ حول وظيفة وزارة المالية بالتعامل معها من قبل مؤسسات الدولة الأخرى على أنها «تجوري»، أو خزنة أموال، دورها هو بتوزيعه على تلك المؤسسات وفقا لقوتهم التفاوضية، بينما وزارة المالية هي المسئولة عن السياسة المالية، أي إدارة المالية العامة للدولة، وأهداف السياسة المالية هي ضمان الإستقرار المالي -الإستدامة-، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام. ولوزارة المالية الكويتية في اقتصاد أحادي مصدر الدخل ونافذ، مسئولية تفوق مسئوليات وزارة المالية في الاقتصادات التقليدية والممولة من الضرائب على نشاط اقتصادي مُستدام.

خطايا إدارة المالية العامة في الكويت منذ أول زيادة رئيسية في أسعار النفط في عام 1973، خطايا ضخمة ومكررة، وتسببت في كل مشكلات إختلالات الاقتصاد الهيكلية، أي فجوة الإنتاج، أو هيمنة قطاع عام مرتفع التكلفة وضعيف الإنتاجية على أداء الاقتصاد، والفجوة المالية، أو إعتماد شبه كلي على مصدر وحيد للدخل لتمويل الموازنة العامة، وفجوة العمالة، أو تضخم الجهاز الوظيفي الحكومي ببطالة مقنعة تفوق نصف عدده، ذلك فوض كثيراً من تنافسية الاقتصاد الكويتي، حتى بات من الصعب إنتاج سلعة أو خدمة يمكن أن تباع بأسعار منافسة في السوق المحلي أو العالمي، أو ما نسميه بإستفحال ظاهرة المرض الهولندي.

وحدث معظم الضرر خلال الحقبة ما بين عام 2003 وعام 2014 عندما توسعت السياسة المالية من دون هدف أو ضابط، وبلغت النفقات العامة 4-5 أضعاف ما كانت عليه في بداية الألفية الثالثة. ورغم صدمة أسعار النفط بهبوطها إلى نحو نصف مستواها ما بين عام 2014 و2018، إلا أن النفقات العامة في ارتفاع متصل بما وسع من فجوة الإختلالات الهيكلية الثلاثة المذكورة. ليس ذلك فقط، ولكن، هناك تسيب في ضبط صرفها، فزيادة مليار ونصف المليار بعد أقل من أسبوع من تحديد سقف أعلى للنفقات العامة بعشرين مليار دينار كويتي، هو ضعف إلتزام، وسبب رئيسي له كان تضخم حساب العهد، أو الصرف من دون إكتمال المستندات، وهو ضعف في ضبط المصروفات، كما أن الهدر لازال يشمل معظم بنود النفقات العامة، وتلك الخطايا سبب رئيسي في خطورة رفع سقف الإقتراض الحكومي، فالتعامل مع وزارة المالية وفق مفهوم «التجوري»، يفرض تغيير جوهري في دورها قبل إتاحة مزيد من الموارد المالية الخطرة لها. لذلك، نعتقد بصحة ما ذكره وزير المالية، وأمامه طريق صعب جدا لتحويل النوايا إلى واقع، ولعل أول المؤشرات على أي تحول جوهري إيجابي، هو ملامح مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019، وبدعمه إن تم تبني برنامج مالي على المدى المتوسط، أي ملامح لمشروعي موازنتي 2021/2020 و2022/2021.

أزمة تركيا

لسنا بصدد تحليل أزمة اقتصاد تركيا، فقد أشبعت تحليلاً ومن جانب آخر، هناك من هو أقدر وأكثر إختصاصا منا في تحليلها تركيزنا سوف يتمحور على الدرس الذي يمكن الإفادة منه في تداعيات تلك الأزمة. فالأزمة التركية هي نموذج تقليدي ومكرر لمعظم أزمات دول العالم، فقد أتاحت أزمة العالم المالية في عام 2008 أموالا ضخمة ورخيصة على المدى القصير، ومن تحوط لعدم ديمومة ذلك الظرف، إندفعت تركيا حكومة ومؤسسات لإستقطاب تلك الأموال في تحويل إستثمارات مباشرة وغير مباشرة.

وقبل الدخول ببعض التفاصيل، لابد من التأكيد على أن تركيا حققت نموذجاً تنمويا ناجحا جداً ومشابها لتجارب «نمور آسيا»، وفي زمن قياسي بدأ في عام 2003 حين كان الوضع الاقتصادي للنمو والبطالة والتضخم مزريا، وبعد أزمة العالم المالية في عام 2008، تعافت تركيا مبكرا مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي، ربما لأنها فشلت في الإنضمام إليه ما أتاح لها مرونة عالية لحركة سعر صرف الليرة، التي أدى انخفاضها إلى تحسن كبير في تنافسية الاقتصاد التركي، والأزمة الحالية لن تؤدي إلى إنهيارها، وإنما إلى معاناة قاسية سوف تنعكس سلبا على معدلات نموها ومعدلي التضخم والبطالة فيها قد تمتد على مدى سنتين أو نحوهما أسوة بما حدث لاقتصادات «نمور آسيا» بدءاً من أكتوبر 1997.

وخطأ تركيا الذي قاد إلى أزمتها الأخيرة من شقين، شق اقتصادي، وآخر سياسي في الجانب الاقتصادي كان ذلك الخطأ التقليدي وهو الإسراف في الاقتراض الخارجي بدافع من مغريات الفائدة الصفرية على عملات العالم الرئيسية. ورغم أن سقف ذلك الاقتراض لم يصل إلى 60 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي وهو السقف المقبول، إلا أنه كان مركزا في القطاع المالي والحكومي وصاحبه إختلال كبير بين إستحقاقات القروض قصيرة الأجل وإستخدامات حصيلتها طويلة الأجل، وهو ما جعل سدادها آتي مع تضخم كبير في حجمه كلما انخفض سعر صرف الليرة التركية. وفاقم من حجم الضغوط تزامنه مع هروب الأموال الأجنبية الساخنة المستثمرة في البورصة التركية المنتعشة بسبب وفرة السيولة الرخيصة لدى المستثمر الأجنبي نتيجة توسع السياسات النقدية على الدولار واليورو منذ أزمة عام 2008.

في الجانب السياسي، وبعدما حقق الرئيس «أردوغان» حلمه في نظام رئاسي في إستفتاء أثار حفيظة الغرب، ثم فوزه في إنتخابات الصيف الفائت، لم يوفق في توظيف الإيديولوجية في الشأن الاقتصادي، فبعد توظيف صهره وزيرا للمالية، أعلن تصريحه الشهير حول ضرر ارتفاع أسعار الفائدة لإعتبارات دينية ما أدى إلى تغذية حمى الهروب من الليرة. وفي مثل تلك الأوضاع، يصبح الهلع سيد الموقف، ومجرد إعلان الرئيس «ترامب» فرض رسوم على الواردات التركية، أصبح الموقف التفاوضي التركي في غاية الضعف وإزدادت أزمة الليرة وخلافا لتصريحات «أردوغان» إضطر البنك المركزي التركي إلى تولي زمام القيادة، ورفع سعر الفائدة بست نقاط مئوية إلى 24% ما أعاد بعض الإستقرار إلى سعر صرف الليرة.

وما نود التنبيه له، هو أن القرارات سليمة بتوقيتها السليم، وكان من الممكن لتركيا أن تتعلم من دروس الماضي لديها ولكل ما عداها، وأن تتحوط في سياساتها حتى لا تصل إلى المرحلة التي تفقد الكثير من القدرة على مواجهة ظروف اقتصادية متغيرة مثل تلك التي بدأت مع التخلي عن الفائدة الصفرية على الدولار أو اليورو، وهو أمر حتمي.

وما نود التنبيه له، هو أن التوقيت فقط هو مكان الخلاف حول أزمة قادته لاقتصاديات النفط، فالمالية العامة وهي عنصر الاستقرار الوحيد غير مستدامة، والمخرج من الأزمة هو سياسات صارمة للتحوط، قد لا تكون شعبية، ولكنها ضرورة لحماية الشعب.

■ بنك بوبيان يحقق 25.84 مليون دينار خلال نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي

نتائج بنك بوبيان - النصف الأول 2018

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا «بعد خصم الضرائب» بلغت نحو 25.84 مليون دينار كويتي بارتفاع مقداره 4.06 مليون دينار كويتي ونسبته 18.6%، مقارنة بنحو 21.78 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 7.7 مليون دينار كويتي أي نحو 22.1 %، وصولا إلى 42.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 34.7 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 10.80 مليون دينار كويتي أي نحو 18 %، حين بلغ نحو 70.66 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 59.86 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 5.66 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 55.94 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 50.28 مليون دينار كويتي، وارتفع بند صافي إيرادات الاستثمار وبند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات ما مجمله 4.76 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 13.26 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 8.50 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، وبنحو 3.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12.4 %، وصولا إلى نحو 28.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 25.2 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2017، وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 3.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 15.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 29.1 %. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح الذي بلغ نحو 36.57 % من جملة إيرادات التشغيل، مقارنة بنحو 36.39 % خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعا، بلغ قدره 196.4 مليون دينار كويتي ونسبته 4.9 %، ليصل إلى نحو 4.167 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 3.970 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 433.6 مليون دينار كويتي ونسبته 11.6 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ 3.733 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 255.4 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 8.9 %، وصولا إلى نحو 3.132 مليار دينار كويتي «75.2 % من إجمالي الموجودات» مقارنة بنحو 2.877 مليار دينار كويتي «72.5 % من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 12.9 % أي نحو 357.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ نحو 2.775 مليار دينار كويتي «74.3 % من إجمالي الموجودات». وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 88.4 %، مقارنة بنحو 87.5 %. وارتفع أيضا، بند النقد والأرصدة لدى البنوك بما قيمته 20.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 41.8%، ليصل إلى 68.8 مليون دينار كويتي «1.7 % من إجمالي الموجودات» مقارنة بنحو 48.5 مليون دينار كويتي «1.2 % من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 31 مليون دينار كويتي أي نحو 81.8 %، مقارنة بنحو 37.9 مليون دينار كويتي «1% من إجمالي الموجودات» لنفس الفترة من العام السابق، بينما انخفض بند ودائع لدى بنوك أخرى بنحو 113.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 35 %، وصولا إلى 210.5 مليون دينار كويتي «5.1 % من إجمالي الموجودات» مقارنة بنحو 323.9 مليون دينار كويتي «8.2 % من إجمالي الموجودات»، وانخفض بنحو 88.1 مليون كويتي أو نحو 29.5 % عند المقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق حين بلغ 298.6 مليون دينار كويتي «8 % من إجمالي الموجودات».

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير احتساب حقوق الملكية» قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 193.4 مليون دينار كويتي ونسبته 5.5 %، لتصل إلى نحو 3.711 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 3.518 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017، وعند المقارنة مع إجمالي المطلوبات في الفترة نفسها من العام السابق، سنجد ارتفاعا بنحو 408.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12.4 % حين بلغت آنذاك نحو 3.303 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.1 % مقارنة بنحو 88.5 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك كلها قد سجلت ارتفاعا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك «ROC» إلى نحو 22.2% مقارنة بنحو 19.6 %، وحقق العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» ارتفاعا أيضا، حين بلغ نحو 13.7 % بعد أن كان عند 12.5 %. وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» ارتفاعا، حين بلغ نحو 1.27% قياسا بنحو 1.21 %. وارتفعت ربحية السهم «EPS» إلى نحو 9.72 فلسا مقابل نحو 8.09 فلسا. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية «P/E» نحو 25.7 مرة مقارنة مع 25 مرة، نتيجة ارتفاع سعر السهم بنحو 23.5 %، مقابل ارتفاع أقل لربحية السهم بنحو 20.1 % مقارنة مع 30 يونيو 2017، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B» نحو 2.6 مرة مقارنة بنحو 2.1 مرة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 431.5 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 1.3 نقطة ونسبته 0.3 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وارتفع بنحو 44.5 نقطة أي ما يعادل 11.5 % عن إقفال نهاية عام 2017.

■ بات من الصعب إنتاج سلعة أو خدمة يمكن أن تباع بأسعار منافسة في السوق المحلي أو العالمي

رسم بياني يوضح إجمالي الايرادات التشغيلية في النصف الأول لبنك بوبيان

البيان	٣٠/٦/٢٠١٨ (ألف دينار كويتي)	٣٠/٦/٢٠١٧ (ألف دينار كويتي)	التغير	
			القيمة	%
مجموع الموجودات	4,166,840	3,733,283	433,577	%11.6
مجموع المطلوبات	3,711,413	3,302,924	408,489	%12.4
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	377,728	332,241	45,485	%13.7
مجموع الإيرادات التشغيلية	70,660	59,860	10,800	%18.0
مجموع المصروفات التشغيلية	28,267	23,933	4,334	%18.4
المخصصات	15,359	11,896	3,463	%29.1
الضرائب	1,193	1,026	167	%16.3
صافي الربح	25,841	21,785	4,056	%18.6
المؤشرات				
** العائد على معدل الموجودات	%1.7	%1.7		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%13.7	%12.5		
** العائد على معدل رأس المال	%22.2	%19.6		
ربحية السهم قبل الضرائب (فلس)	9.72	8.09	1.6	%20.1
إقفال سعر السهم (فلس)	380	465	85	%22.5
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	23.7	25.7		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.6	2.1		

المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2018 على أساس سنوي لبنك بوبيان

	اسم الشركة	يوم الخميس ٢٠١٨/٠٩/١٠	يوم الخميس ٢٠١٨/٠٩/١٣	الفرق %	إقفال 2017	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	317.8	317.8	0.0	429.7	20.3
2	بنك الخليج	204.8	199.9	2.5	193.4	5.9
3	البنك التجاري الكويتي	516.0	516.0	0.0	375.3	37.5
4	البنك الأهلي الكويتي	191.2	192.5	(0.7)	189.9	0.7
5	بنك الكويت الدولي	252.2	255.3	(1.2)	237.6	6.1
6	البنك الأهلي المتحد	299.2	298.2	0.3	331.9	(9.8)
7	بنك برقان	259.6	261.7	(0.8)	299.9	(13.4)
8	بيت التمويل الكويتي	1,647.9	1,612.4	2.2	1,401.1	17.6
	قطاع البنوك	**497.8**	**495.3**	**0.5**	**430.2**	**15.7**
9	شركة التسهيلات التجارية	129.2	127.0	1.7	122.7	5.3
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	201.0	194.5	3.3	234.2	(14.2)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	108.1	108.2	(0.1)	123.3	(12.3)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	514.8	521.8	(1.3)	746.5	(31.0)
13	شركة السمو للتمويل والاستثمار	42.2	41.6	1.4	44.4	(5.0)
	قطاع الاستثمار	**191.9**	**191.9**	**0.0**	**240.8**	**(20.3)**
14	شركة الكويت للتأمين	71.7	67.7	5.9	60.6	18.3
15	ممتلكات الخليج للتأمين	359.3	362.1	(0.8)	469.9	(23.5)
16	الشركة الأهلية للتأمين	160.3	161.3	(0.7)	174.6	(8.2)
17	شركة وربة للتأمين	69.6	63.1	10.3	52.8	31.8
	قطاع التأمين	**142.5**	**140.8**	**1.2**	**158.1**	**(9.9)**
18	شركة عقارات الكويت	76.0	78.5	(3.2)	92.1	(17.5)
19	شركة العقارات المتحدة	132.6	132.6	0.0	163.2	(18.8)
20	الشركة الوطنية العقارية	257.3	267.4	(3.8)	282.1	(8.8)
21	شركة الصناعات العقارية	1,340.6	1,328.4	0.9	1,429.4	(6.2)
	القطاع العقاري	**177.9**	**180.3**	**(1.3)**	**198.3**	**(10.3)**
22	ممتلكات الصناعات الوطنية (القابضة)	143.0	147.4	(3.0)	134.0	6.7
23	شركة أسمنت الكويت	557.8	559.3	(0.3)	708.5	(21.3)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	154.7	156.3	(1.0)	167.5	(7.6)
	القطاع الصناعي	**178.9**	**181.2**	**(1.3)**	**198.1**	**(9.7)**
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	658.5	658.5	0.0	816.0	(19.3)
26	شركة الميناء للخدمات البحرية	3,806.9	3,856.0	(1.3)	3,112.5	22.3
27	شركة الاتصالات المتنقلة	765.9	750.3	2.1	616.0	24.3
28	شركة مشروعي القابضة (ش.م.ك.ع)	27.7	27.5	0.7	11.3	145.1
	قطاع الخدمات	**1,182.4**	**1,182.0**	**0.0**	**991.1**	**19.3**
29	شركة نقل وتجارة المواشي	177.5	183.3	(3.2)	190.8	(7.0)
30	شركة دارة المدة المالية	46.0	44.0	4.5	70.1	(34.4)
	قطاع الأغذية	**461.9**	**463.1**	**(0.3)**	**421.4**	**9.6**
31	شركة الشرق للخدمات والتجارة الصناعية (ش.م.ع)	320.8	312.5	2.7	375.0	(14.5)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	306.4	304.0	0.8	322.6	(5.0)
33	شركة أم القوين للاستثمارات الحقلية (ش.م.ع)	432.6	470.9	(8.1)	588.6	(26.5)
	الشركات غير الكويتية	**212.4**	**212.8**	**(0.2)**	**230.2**	**(7.7)**
	المؤشر العام	**431.5**	**430.2**	**0.3**	**387.0**	**11.5**

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي